الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد درويش

أكاديمي بارز ساهم في تشييد مدارس علمية متميزة في مجالات الإدارة العامة والعلوم السياسية والقانون الدستوري، وقدم إسهامات علمية قيمة من خلال مؤلفاته العديدة التي أثرت المكتبة العربية.

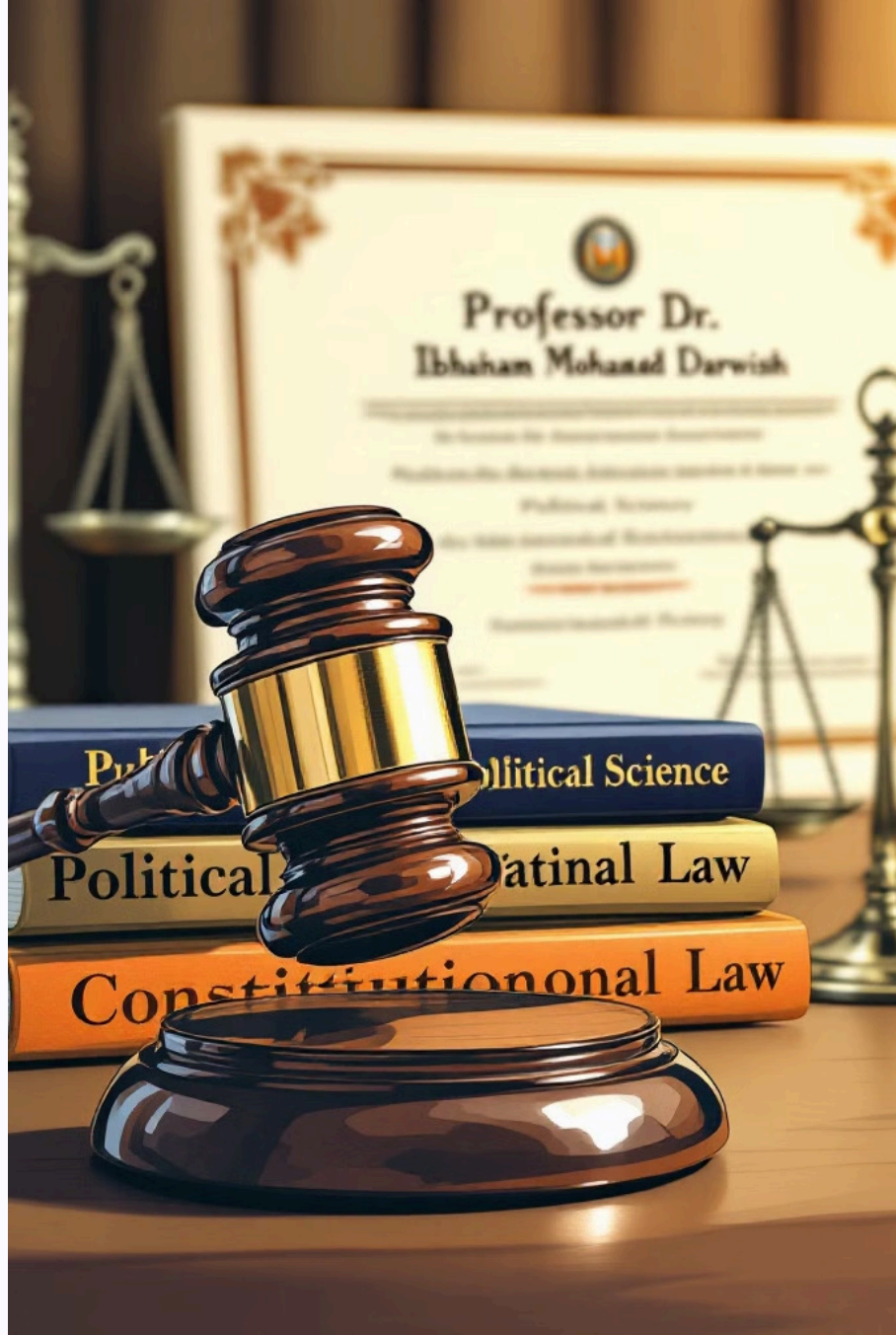

المدارس العلمية

1

مدرسة الإدارة العامة

تشييد مدرسة علمية لإدارة العامة وربطها بإدارة الأعمال وقطاع الأعمال وبالقانون الإداري وبعلم السياسة وفق آخر التطورات العلمية والتطبيقية.

2

مدرسة العلوم السياسية

تشييد مدرسة علمية متميزة لحقل العلوم السياسية تتناول نظرية الدولة والنظام السياسي والنظرية السياسية.

3

مدرسة القانون الدستوري

تشييد مدرسة علمية لحقل القانون الدستوري والرقابة الدستورية، وكان أول من أدخل القانون الدستوري والرقابة الدستورية في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية.

مؤلفات الإدارة العامة

دراسة الإدارة العامة (173 صفحة)

الغرض من هذا الكتاب هو تقديم فكرة متكاملة عن الإدارة العامة تكون مدخلاً لدراستها كنظام دراسي. ومضمون الفكرة المتكاملة التي تهدف إليها الدراسة تتمثل في إدراك الإدارة العامة من حيث التعريف بها، وتطورها، وطبيعتها، وخصائصها، وما ثار حول هذه الطبيعة والخصائص من جدل انتهى إلى تأكيد ذاتية الإدارة العامة كعلم له نظامه الدراسي المستقل.

التحليل الإداري (742 صفحة)

يهدف هذا الكتاب إلى تأصيل مفاهيم ونظريات الإدارة العامة وإلى بناء فكري للإتجاهات النظرية الحديثة حتى الربع الأول من عقد السبعينات، ثم يتجاوز إلى ما وراء ذلك فيسعى إلى إقامة فروض اختبارية تحليلية وتوقعات عن المستقبل بالنسبة للإدارة العامة: مفاهيمها ونظرياتها وتطورها الفكري وعلى الأخص التنظيم الإداري باعتباره يمثل الجهد الإنساني المشترك لتحقيق الهدف المشترك.

الإدارة العامة نحو اتجاه مقارن (271 صفحة)

يبتغي هذا الكتاب الوفاء بتقديم دراسة متكاملة عن وفي الإدارة العامة، على أساس اتجاه مقارن. ويعد أول كتاب في الدراسة المقارنة للإدارة العامة بصورة متكاملة، كما عني المؤلف ببحث وتحليل نظرية ريجز المعقدة للغاية بتطبيقاتها في المجتمعات الصناعية والمجتمعات الزراعية.

المزيد من مؤلفات الإدارة العامة

1

الوسيط في الإدارة العامة النظرية والممارسة (665 صفحة)

يهدف هذا الكتاب إلى تأصيل مفاهيم ونظريات الإدارة العامة وإلى بناء فكري للاتجاهات النظرية والعملية الحديثة حتى النصف الأول من عقد السبعينات، ثم يتجاوز إلى ما وراء ذلك فيسعى إلى إقامة فروض اختبارية تحليلية وتوقعات عن المستقبل بالنسبة للإدارة العامة.

2

التنمية الإدارية (187 صفحة)

يبحث هذا الكتاب في وعن فرض أساسي قوامه تطور دور الإدارة تبعاً لتطور الوظيفة التي يقع على عاتقها النهوض به. ومن ثم تطور دور التنظيم والمنظمة، وذلك في كافة النماذج والظواهر الإدارية، وفي مختلف مجتمعات اليوم.

3

المدخل المعاصر إلى وظائف التنظيم (554 صفحة)

يعتمد المدخل الأساسي لهذا الكتاب على عدة محاور رئيسية تتناول التنظيم كوظيفة وككيان، ويؤكد على أن نظرية التنظيم ووظائفه هي نظرية عامة للمنظمات الحكومية ومؤسسات الخدمات، وأيضاً للمنظمات الربحية وقطاع الأعمال.

4

المشكلة الإدارية وصناعة القرار (301 صفحة)

يتناول هذا الكتاب المشاكل العلمية الحادة التي تواجه مادة "الإدارة" كميدان لنشاط علمي واضح ومستقر، سواء فيما يتعلق بنظرياتها ومفاهيمها من ناحية، أو فيما يتعلق بتطبيقاتها وممارستها من ناحية أخرى.

مؤلفات العلوم السياسية

الدولة نظريتها وتنظيمها (554 صفحة)

استهدف هذا الكتاب بناء نظرية عامة للدولة على أساس فلسفي تحليلي وتنظيم الدولة على ضوء بنائها المتجسد والمتمثل في المؤسسات التي تضمنها نظامها السياسي.

علم السياسة (421 صفحة)

يبتغي هذا الكتاب تقديم المدخل المتكامل إلى علم السياسة والنظر إليه على أنه يكون حقلاً من حقول المعرفة في إطار العلوم الإجتماعية، له فروعه الدراسية الخاصة به.

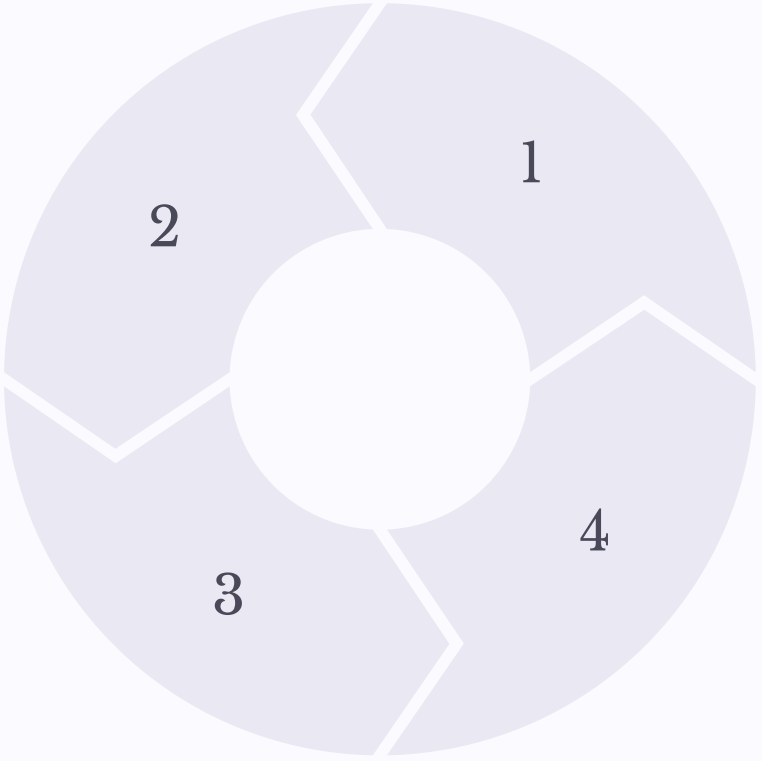

النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية (255 صفحة)

يستهدف هذا الكتاب تحقيق محاولة تأصيل نظرية عامة للنظام السياسي على أساس فلسفي تحليلي، واختبارها في ضوء تطبيقها على نماذج مختارة على أسس علمية من النظم المعاصرة.

النظرية السياسية في العصر الذهبي (203 صفحة)

يستهدف هذا الكتاب بحث النظرية السياسية في فترة زمنية معينة، يتمثل فيها اروع ما يمكن أن يصل إليه قمة العقل المدبر المفكر، وكانت هذه الفترة الزمنية في قرن واحد من الزمان، وفي عصر واحد، اعتبر بحق العصر الذهبي للفلسفة السياسية.

مؤلفات إضافية في العلوم السياسية

علم السياسة في علاقته بالاقتصاد والإدارة (216 صفحة)

يبتغي هذا الكتاب تقديم المدخل المتكامل إلى علم السياسة والنظر إليه على أنه يكون حقلاً من حقول المعرفة في إطار العلوم الإجتماعية، له فروعه الدراسية الخاصة به، كما أنه يتداخل ويتشابك مع سائر الحقول الدراسية الأخرى من المعارف الإنسانية، بل قد يكون أساساً لبعضها.

وفي الحقيقة فإن دراسة الدولة هي في الواقع دراسة لجوهر علوم السياسة والإدارة والإقتصاد. فالدولة تمثل أعلى الجماعات الإنسانية، ويتمثل فها الكائن الحي لهذه العلوم من المهارف الإنسانية. ولذلك ابتغى الفلاسفة والعلماء السياسيون في دراستها وركزوا عليها وخرجوا بنظريات وأفكار متعددى اعتبرت موضوع علم السياسة.

دراسة الحكومات المقارنة (157 صفحة)

يستهدف هذا الكتاب تأصيل دراسة الحكومات المقارنة على أساس ما هو كائن وعلى أساس ما يجب أن يكون. والحكومات المقارنة من الميادين العلمية في إطار حقلي العلوم السياسية والإدارة العامة وإن كانت الفلسفة السياسية اليونانية قد عرفت الدراسات المقارنة عن الدساتير ابتداء من الدراسة الممتعة التي قام بها الفيلسوف أرسطو في أبواب كتابه "السياسة".

وتقع دراسة الحكومات المقارنة بين حقلي علم السياسة والإدارة العامة، فعلم السياسة يهتم بالإطار الثقافي بالمعنى المتقدم كما يهتم بدراسة المؤسسات السياسية المختلفة وبالعلاقة بين هذه المؤسسات، كما تهتم الإدارة العامة ببناء النظم الحكومية وأساليب الممارسة للعملية التنفيذية والإدارية في الجهاز الحكومي للدولة.

مؤلفات القانون الدستوري

القانون الدستوري "النظرية العامة" (263 صفحة) - 1996

يستهدف هذا الكتاب البحث في وعن القانون الدستوري بإعتباره الإطار العام للشرعية والمشروعية وأساس سيادة القانون والدولة القانونية. إن هذه الدراسة تبتغي تأصيل النظرية العامة للقانون الدستوري في إطار ظواهره الإختيارية السياسية والقانونية وفق ما هو قائم ووفق ما يجب أن يكون وتبيان الهوة بينهما.

القانون الدستوري "النظرية العامة والرقابة الدستورية" (595 صفحة) - 2004

يستهدف هذا الكتاب البحث في وعن القانون الدستوري باعتباره الإطار العام للشرعية والمشروعية وأساس سيادة القانون والدولة القانونية وملاذ من جميع صور وأساليب وممارسة الدولة الإستبدادية والدكتاتورية، والانحراف بالسلطة، وإساءة استعمالها، والخروج على الشرعية.

القانون الدستوري "النظرية العامة- الرقابة الدستورية- أسس النظام الدستوري المصري" (746 صفحة) - 2009

يتناول هذا الكتاب أمرين متلازمين معاً: الأمر الأول: أحدث الاتجاهات الدستورية: نظرية ورقابة. والأمر الثاني: تحليل علمي دقيق وموثق للتعديلات الدستورية التي أدخلت على دستور 1971 وآثارها على الحياة السياسية في مصر.

القانون الدستوري "النظرية العامة- أسس النظام الدستوري المصري" (430 صفحة) - 2011

يستهدف هذا المؤلف البحث في وعن القانون الدستوري باعتباره الإطار العام للشرعية والمشروعية، وأساس سيادة القانون والدولة القانونية، وملاذ من جميع صور وأساليب وممارسة الدولة الاستبدادية والدكتاتورية، والانحراف بالسلطة، وإساءة استعمالها، والخروج على الشرعية.

القانون الدستوري المبادئ والصناعة - 2015

يتناول هذا الكتاب المبادئ العلمية التي تكون إطار ومحور القانون الدستوري بشكل دقيق سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية منذ نشأة القانون الدستوري في بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن. كما يتناول وألول مرة موضوع صناعة الدساتير ونظم الحكومات.

إسهامات الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد درويش

1

تشييد مدارس علمية متكاملة

ساهم في بناء ثلاث مدارس علمية متميزة في مجالات الإدارة العامة والعلوم السياسية والقانون الدستوري

2

تأليف موسوعات علمية

قدم أكثر من 15 مؤلفاً علمياً متخصصاً بإجمالي صفحات يتجاوز 5000 صفحة

3

المساهمة في صياغة الدستور المصري

شارك في وضع الدستور المصري سنة 1971 كمقرراً للجنة السلطة التشريعية ومقرراً عاماً للجنة الصياغة النهائية

4

تأصيل المفاهيم والنظريات

قام بتأصيل مفاهيم ونظريات الإدارة العامة والعلوم السياسية والقانون الدستوري وفق أحدث التطورات العلمية

5

ريادة علمية

أول من أدخل القانون الدستوري والرقابة الدستورية في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

لقد قدم الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد درويش إسهامات علمية بارزة في مجالات متعددة، وتميزت مؤلفاته بالعمق والشمول والتحليل العلمي الدقيق، مما جعله من أبرز الأكاديميين في مجالاته.